

والروابط المالية خصوصا. ونظرا لأن روسيا تعد من أكبر موردي النفط والغاز والمعادن، وكذلك القمح والذرة إلى جانب أوكرانيا، أدى التراجع الحالي والمرتبب في إمدادات هذه السلع الأولية إلى ارتفاع حاد في أسعارها. ويقع التأثير الأكبر لهذا التراجع على أوروبا، والقوقاز وآسيا الوسطى، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإفريقيا جنوب الصحراء. وسيؤثر ارتفاع أسعار الغذاء والوقود تأثيرا سلبيا على الأسر الأقل دخلا على مستوى العالم — بما في ذلك في الأمريكتين وآسيا.

وكما يرد بالتفصيل في الفصل الأول، تؤدي الحرب إلى تفاقم سلسلة من صدمات الإمداد التي لحقت بالاقتصاد العالمي أثناء الجائحة، وتنشأ عنها بالتالي نوبات إضافية من العجز تتجاوز قطاعي الطاقة والزراعة إلى قطاعات أخرى. ومن خلال سلاسل الإمداد العالمية شديدة التداخل، يمكن أن تتصاعد انقطاعات الإنتاج في بلد ما لتطول العالم سريعا. فالشركات في روسيا وأوكرانيا تقوم بتوريد أنواع خاصة من المدخلات، وقد أدى نقص البعض منها إلى تداعيات بالفعل على شركات تصنيع السيارات في أوروبا. وترتبط بعض البلدان في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى بروابط مباشرة مهمة مع روسيا من خلال التجارة والتحويلات. ويتوقع تراجع النشاط في هذه الاقتصادات. كذلك سيؤدي نزوح أكثر من ٤ ملايين مواطن أوكراني إلى البلدان المجاورة، ولا سيما بولندا، إلى جانب رومانيا ومولدوفا وهنغاريا أيضا، إلى تفاقم الضغوط الاقتصادية في المنطقة.

وحتى قبل بداية الحرب، كانت اقتصادات عديدة قد شهدت ارتفاعا حادا في معدلات التضخم بسبب الزيادة الكبيرة في أسعار السلع الأولية واختلالات العرض والطلب الناجمة عن الجائحة. كذلك تعرضت البنوك المركزية في عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات المتقدمة، مثل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنوك المركزية في أمريكا اللاتينية، إلى ضغوط قبل الحرب، مما أدى بها إلى تشديد سياساتها النقدية في وقت مبكر. وسيساهم نقص الإمدادات نتيجة الحرب في تفاقم هذه الضغوط، ولا سيما من خلال ارتفاع أسعار الطاقة والمعادن والغذاء. ورغم أنه يتوقع انحسار هذه الاختناقات في نهاية المطاف مع استجابة مستويات الإنتاج في قطاعات أخرى لارتفاع الأسعار وتشغيل طاقات إنتاجية جديدة، يتوقع استمرار عجز الإمدادات في بعض القطاعات حتى عام ٢٠٢٣. ونتيجة لذلك، يتوقع حاليا أن تظل معدلات التضخم مرتفعة لفترة أطول مقارنة بتنبؤاتنا السابقة، وذلك في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

أفاق الاقتصاد العالمي تدهورا ملحوظا منذ صدور أحدث تنبؤاتنا في عدد يناير

شهدت

من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وقد توقعنا أنذاك تحسن وتيرة التعافي العالمي اعتبارا من الربع الثاني من العام عقب تداعيات سلالة «أوميكرون» المتحورة التي لم تدم طويلا. ولكن الآفاق تدهورت منذ ذلك الحين، وهو ما يرجع أساسا إلى الغزو الروسي لأوكرانيا — الذي تسبب في أزمة إنسانية فادحة في أوروبا الشرقية — والعقوبات الهادفة إلى الضغط على روسيا لإنهاء العمليات العدائية.

وبينما تتكشف تطورات الأزمة، كان الاقتصاد العالمي بصدد تصحيح أوضاعه ولكنه لم يكن قد تعافى بشكل كامل من جائحة كوفيد-١٩، وتباعدت مسارات التعافي الاقتصادي بصورة ملحوظة بين الاقتصادات المتقدمة من ناحية واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من ناحية أخرى. وعلاوة على الحرب، فرضت الصين تدابير الإغلاق العام على نحو متواتر في مناطق واسعة — شملت عددا من المراكز الصناعية الرئيسية — مما أدى أيضا إلى تباطؤ النشاط فيها، وقد يتسبب في اختناقات جديدة في سلاسل الإمداد العالمية. كذلك ساهم تزايد الضغوط السعرية لفترة مطولة واتساع نطاقها في تشديد السياسة النقدية في بلدان عديدة. وقد ازدادت بحدة المخاطر الكلية المحيطة بالآفاق الاقتصادية وأصبحت المفاضلات بين السياسات أكثر تعقيدا من أي وقت مضى.

وبخلاف تداعيتها الإنسانية المباشرة، ستؤدي الحرب إلى انتكاسة حادة في التعافي العالمي، مما سيؤدي إلى إبطاء النمو وزيادة التضخم مجددا. وحسب التوقعات الواردة بهذا التقرير، يبلغ النمو العالمي ٣,٦٪ في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ — وهو ما يمثل تراجعا قدره ٠,٨ نقطة مئوية و٠,٢ نقطة مئوية عن تنبؤات يناير، على الترتيب. ويعكس هذا التراجع في جزء كبير منه الآثار المباشرة للحرب على روسيا وأوكرانيا والتداعيات العالمية.

ويتوقع أن تشهد روسيا وأوكرانيا انكماشا كبيرا في مستويات إجمالي الناتج المحلي خلال عام ٢٠٢٢. ويعد الانهيار الحاد في أوكرانيا نتيجة مباشرة للغزو وتدمير البنية التحتية ونزوح مواطنيها. وفي روسيا، يأتي هذا الانخفاض الحاد انعكاسا لتأثير العقوبات وقطع العلاقات التجارية، وانهيار أنشطة الوساطة المالية المحلية، وفقدان الثقة.

ونشهد في الوقت الحالي انتشارا بعيدا وواسعا للآثار الاقتصادية للحرب — كانتشار الموجات الارتجاجية من بؤرة الزلزال — من خلال أسواق السلع الأولية والتجارة

مرتفعة للتكيف مع الأوضاع الجديدة وتراجع في مستويات الكفاءة على المدى الطويل بسبب إعادة تصميم سلاسل الإمداد وشبكات الإنتاج. وتفرض الحرب تحديات كبيرة أيضاً أمام الإطار القائم على القواعد الذي ساهم في تنظيم العلاقات الدولية والاقتصادية على مدار السبعين عاماً الماضية.

ونظراً للطبيعة غير المسبوقة لتلك الصدمة، تحيط بهذه التوقعات درجة كبيرة من عدم اليقين تتجاوز الحدود المعتادة. فمن الممكن أن يزداد تباطؤ النمو على نحو ملحوظ بينما يتجاوز التضخم المعدلات المتوقعة إذا ما طالت العقوبات الهادفة إلى إنهاء الحرب مجموعة أكبر من صادرات الطاقة وغيرها في روسيا. وترد هذه الاحتمالات على نحو أكثر تفصيلاً في «إطار السيناريو» الوارد في الفصل الأول. علاوة على ذلك، فإن الجائحة لا تزال مستمرة. وقد يؤدي استمرار انتشار الفيروس إلى ظهور سلالات أكثر فتكاً بمقدورها مقاومة التطعيمات أو المناعة المكتسبة من الإصابات السابقة، مما قد تنشأ عنه موجة جديدة من تدابير الإغلاق العام وانقطاعات الإنتاج.

وفي ظل هذه الأوضاع الصعبة التي يخيم عليها عدم اليقين، يصبح للسياسات الوطنية الفعالة والجهود متعددة الأطراف أهمية أكبر في تشكيل النتائج الاقتصادية. وسيكون على البنوك المركزية إجراء تصحيحات أكثر حدة في سياساتها النقدية في حالة بدء انحراف التوقعات التضخمية عن الأهداف التي حددتها البنوك المركزية على المدى المتوسط أو الطويل أو استمرار الارتفاع المزمع في مستويات التضخم الأساسي. ونتيجة لتشديد سياسات البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة وارتفاع أسعار الفائدة في هذه البلدان، يمكن أن تواجه اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية خروج المزيد من رؤوس الأموال وتراجعا أكبر في قيمة عملاتها، مما قد يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية. وللحد من مخاطر التصحيحات المربكة، سيتعين على البنوك المركزية الإفصاح بوضوح عن دوافع التضخم وإعلان إرشادات استشرافية حول آفاق السياسة النقدية، وسن تدابير تكميلية — عند اللزوم — لإدارة التدفقات الرأسمالية في ضوء الرؤية المؤسسية المنقحة للصندوق بشأن تدفقات رأس المال.

ووفقاً لعدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير الرائد المالي، سيتعين على عدة اقتصادات ضبط أرصدها المالية، غير أنه ينبغي ألا يحول ذلك دون توفير دعم حكومي موجه للاجئين المهجرين بسبب الصراع، والأسر التي تعاني من ضيق المعيشة بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والوقود، والفئات المتأثرة بالجائحة. وينبغي الاستمرار في إيلاء الأولوية للإنفاق الاجتماعي والصحي بوجه عام. ويمكن تنفيذ هذه المبادرات المالية من خلال إطار متوسط الأجل يتضمن مسارا واضحا وموثوقا نحو استقرار الدين العام، وهو ما قد يساعد أيضاً في إتاحة الحيز اللازم لتقديم الدعم الضروري.

وأصبح التضخم شاغلا أساسيا في العديد من البلدان. ففي عدد من الاقتصادات المتقدمة، بما في ذلك الولايات المتحدة وبعض البلدان الأوروبية، سجل التضخم ارتفاعا غير مسبوق فيما يزيد على ٤٠ عاماً في ظل تشديد أسواق العمل. وهناك احتمال متزايد بأن تنفلت توقعات التضخم عن الركيزة المستهدفة لها، مما سيؤدي بالبنوك المركزية إلى تشديد سياساتها على نحو أكثر حدة. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الغذاء والوقود إلى زيادة ملحوظة في خطر اندلاع الاضطرابات الاجتماعية.

وفي أعقاب الغزو مباشرة، شهدت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية زيادة ملحوظة في التدفقات الرأسمالية الخارجة، مما أدى إلى تشديد الأوضاع المالية بالنسبة للمقترضين المعرضين للخطر ومستوردي السلع الأولية على أساس صاف، وفرض ضغوط خافضة لقيم العملات في معظم البلدان المعرضة للمخاطر. وقد تمت إعادة التسعير على نحو متوازن في معظم الحالات. غير أن عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير الاستقرار المالي العالمي يلقي الضوء على عدد من مخاطر الهشاشة المالية. فقد تتعرض مجموعة أكبر من اقتصادات الأسواق الصاعدة لضغوط في حالة تسارع وتيرة التشديد النقدي العالمي مجدداً، ولا سيما في الولايات المتحدة، أو بدء موجة أكثر حدة من إعادة التسعير في الأسواق المالية، مما سيلقي عبئاً أكبر على الآفاق العالمية.

وعلى صعيد المالية العامة، أدى الإنفاق الضروري المرتبط بجائحة كوفيد-١٩ إلى تآكل الحيز المتاح من خلال سياسة المالية العامة بالفعل في كثير من البلدان. وسجلت مستويات الدين ارتفاعاً ملحوظاً، وكان من المتوقع سحب الدعم المالي الاستثنائي خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣. وستساهم الحرب والزيادة الوشيكة في أسعار الفائدة العالمية إلى تقليص الحيز المالي بدرجة أكبر في العديد من البلدان، ولا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المستوردة للنفط والغذاء. ويشير التحليل الوارد في الفصل الثاني إلى ارتفاع مستويات الرفح المالي في قطاعي الشركات غير المالية والأسر في العديد من البلدان خلال الجائحة، حيث ساعدت حكومات عديدة في ضمان استمرار توافر الائتمان طوال الأزمة. وقد تنشأ عن ذلك مواطن ضعف في أسواق الائتمان مستقبلاً مع ارتفاع أسعار الفائدة وعلاوات المخاطر، مما سيؤثر بالتالي على الاستقرار المالي. كذلك أدت الحرب إلى زيادة احتمالات تجزؤ الاقتصاد العالمي بشكل دائم إلى كتل جغرافية-سياسية لكل منها معايير تكنولوجية ونظم مدفوعات عبر الحدود وعملات احتياطي خاصة بها. وستنشأ عن هذا التحول الحاد تكاليف

الصحية والاجتماعية والإنمائية. ويتضمن الإطار المشترك الذي وضعته مجموعة العشرين لمعالجة الديون إرشادات حول إعادة الهيكلة، وإن كان لم يتم تنفيذه حتى الآن. ويعد غياب إطار فعال وسريع بمثابة صدع في النظام المالي العالمي. وينبغي أيضا التركيز بوجه خاص على الاستقرار الكلي للنظام الاقتصادي العالمي للتأكد من عدم تفكك الإطار القائم على القواعد الذي ساهم في تحرير مئات الملايين من براثن الفقر.

وتجدر الإشارة إلى وجود تفاعلات معقدة بين هذه المخاطر والسياسات على المدى القصير والمتوسط والطويل. فارتفاع أسعار الفائدة والحاجة إلى حماية الفئات السكانية المعرضة للمخاطر من ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وزيادة الإنفاق الأمني جميعها عوامل تزداد معها صعوبة الحفاظ على استدامة المالية العامة. ويؤدي تآكل الحيز المالي بدوره إلى زيادة صعوبة الاستثمار في التحول المناخي، في حين أن إرجاء التعامل مع أزمة المناخ يجعل الاقتصادات أكثر عرضة لمخاطر صدمات أسعار السلع الأولية، مما يؤدي إلى تضخم الأسعار وزعزعة الاستقرار الاقتصادي. وتساهم حالة التشتت الجغرافي-السياسي في اشتداد وطأة هذه المفاضلات من خلال زيادة خطر الصراع والتقلبات الاقتصادية وخفض الكفاءة ككل.

وفي غضون أسابيع قليلة، شهد العالم مجددا صدمة كبيرة نتجت عنها تحولات حادة. فبمجرد أن بدأت ملامح التعافي الدائم من الانهيار الاقتصادي العالمي الناجم عن الجائحة تلوح في الأفق، خلفت الحرب احتمالات واقعية للغاية تنذر بالقضاء على جانب كبير من المكاسب التي أمكن تحقيقها مؤخرا. وهناك قائمة طويلة من التحديات تقتضي اتخاذ تدابير ملائمة ومنسقة على مستوى السياسات الوطنية ومتعددة الأطراف للحيلولة دون تدهور النتائج وتحسين الأفاق الاقتصادية للجميع.

بيير-أوليفييه غورينشا

المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث

وحتى وإن انصب تركيز صناعات السياسات على التخفيف من آثار الحرب والجائحة، سيتعين مواصلة الاهتمام بالأهداف الأطول أجلا. ويتضمن ذلك تزويد العمالة بمهارات جديدة لمواكبة التحول الرقمي الجاري مع تسهيل التحول اللازم في سوق العمل للوصول بمستوى صافي الانبعاثات إلى الصفر، وهو ما يناقشه الفصل الثالث من هذا التقرير. وللمساعدة في التعجيل بالتحول الأخضر، يمكن تصميم نهج شامل يجمع بين تسعير الكربون والاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة وتعويض الفئات المتضررة من هذا التحول. وتتضمن الأهداف الأخرى طويلة المدى تحسين صلابة سلاسل الإمداد العالمية وفقا لما ترد مناقشته في الفصل الرابع. ويوضح التحليل الوارد في هذا الفصل أن سياسات إعادة توطين الأنشطة يمكن أن تجعل الاقتصادات أكثر عرضة لانقطاعات الإمداد، وليس العكس.

ولا يزال التعاون متعدد الأطراف عاملا أساسيا لدعم هذه الأهداف. وتتمثل إحدى الأولويات الملحة في إيجاد حل سلمي للحرب. وعلى صعيد المناخ، يتعين سد الفجوة بين المطامح المعلنة والتحركات الفعلية على مستوى السياسات. وسيكون من الضروري وضع حد أدنى دولي لسعر الكربون حسب مستويات الدخل في مختلف البلدان وإطلاق مبادرات تمويلية متعددة الأطراف لتنسيق الجهود الوطنية الهادفة للحد من مخاطر أحداث المناخ الكارثية. ومن المهم أيضا ضمان قدرة جميع البلدان على الوصول العادل إلى مجموعة شاملة من وسائل التصدي لكوفيد-19 — الاختبارات والعلاجات والتطعيمات — لاحتواء الفيروس، فضلا عن الحاجة إلى التصدي لقضايا الصحة العالمية الأخرى ذات الأولوية.

كذلك ينبغي أن يضمن صناعات السياسات فعالية شبكة الأمان المالي العالمية في مساعدة الاقتصادات المعرضة للمخاطر في التكيف مع رفع أسعار الفائدة في مواجهة التضخم. وبالنسبة لبعض الاقتصادات، سيعني ذلك ضمان الحصول على سيولة كافية للتغلب على صعوبات إعادة التمويل على المدى القصير. غير أنه سيتعين على اقتصادات أخرى تصميم نهج شامل لإعادة هيكلة الدين السيادي لتحرير الموارد اللازمة للإنفاق الضروري على الاحتياجات